الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة الحساب الذي تسجل فيه قيمة الحقوق و الديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وذلك نتيجة المبادلات و المعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، ويتكون من مجموعة من العناصر ويؤدي أهمية كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام.

وفي ما يلي سوف نتطرق إلى الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات من خلال التعرض إلى مفهوم ميزان المدفوعات،عناصره، أهميته.

I. مفهوم ميزان المدفوعات:

لقد تعددت التعريف فيما يخص ميزان المدفوعات، فهناك من يعرفه بأنه: "السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الحكومات والمواطنين و المؤسسات المحلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة".

وهناك من يعرفه بأنه: "عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة"، كما أنه عبارة عن "سجل لحقوق الدولة و ديونها خلال فترة معينة".

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه: "سجل محاسبي منظم يحدد ويؤطر المبادلات بين دولة وأخرى أو بين المقيمين المحليين و المقيمين بالخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة "، وبذلك فهو بيان ملخص لمعاملات البلد مع العالم الخارجي خلال سنة واحدة.

II. عناصر ميزان المدفوعات:

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات لإعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف وعموما فإن ميزان المدفوعات يتكون من الحسابات التالية:

❖ **الحساب الجاري (العمليات الجارية):**

و يتضمن حركة الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات و يتألف من عنصرين:

أ/ **الميزان التجاري:** يطلق علية ميزان التجارة المنظورة، و يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردتها خلال الفترة محل الحساب ، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات.

ب/**ميزان الخدمات:**

يطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة و تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية التي تمت بين الدولة و الخارج مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات المالية .....إلخ

❖ **حساب التحويلات من طرف واحد:**

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج وبدون مقابل، أي من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

❖ **حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):**

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، والتي تنقسم إلى نوعين:

1/رؤوس الأموال الطويلة الأجل:

وهي التي تزيد مدتها عن السنة كالقروض الطويلة الأجل، الاستثمارات المباشرة الأوراق المالية (أسهم وسندات) والتي يتم بيعها وشرائها من الخارج.

2/ رؤوس الأموال القصيرة الأجل:

و هي التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية و العملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل و القروض القصيرة الأجل .....إلخ

و تتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال طويل الأجل

و تعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للبلد على الخارج أو العكس ، أي أنها قد تضيق أو تنقص أو الديون للبلد على العالم الخارجي.

❖ **حساب حركة الذهب و النقد الأجنبي:**

تقيّم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، و الذي كان من بميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج . كما يمكنها في حالة وجود فائض شراء كمية الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض. والذهب الذي يسوي العجز و الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي

❖ **فقرة السهو و الخطأ:**

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين)، لأن تسجيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، و تستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية :

- الخطأ في تقييم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك يتم إدراجها في فقرة السهو والخطأ.

للإشارة فقط فإن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن و الجانب المدين

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل :

1- الواردات من السلع و الخدمات .
2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من جانب واحد)
3- رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.

بالنسبة للجانب الدائن :

1- الصادرات من السلع و الخدمات؛
2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)؛
3- رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

III. أهمية ميزان المدفوعات:

لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسالة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

- إن هياكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من المنتجات الصادرات، بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف و مستوى الأسعار و التكاليف و ...الخ؛
- إن ميزان المدفوعات يظاهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين اقر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية؛
- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي أو الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية؛
- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد العالمي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

IV.الإطار المفاهيمي للاختلال في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية و يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية دائما للدائنية في المدفوعات المستقلة ، غير أن هذا التوازن مهدد بالتلاشي في حالة حدوث ظروف معينة من شأنها إحداث اختلال فيه سواء في شكل عجز أو فائض، وفيما يلي نتطرق إلى

الإطار المفاهيمي للاختلال في ميزان المدفوعات من خلال التعرض إلى مفهوم الاختلال، أنواعه، أسبابه،الآليات المتبعة للتعديل و التصحيح.

1- مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات:

يعبر الاختلال عن الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية على الدّائنية في المدفوعات المستقلة، وبالتالي فالاختلال في ميزان المدفوعات يعني عدم تساوي كل من المعاملات الدائنة مع المعاملات المدينة، هذا باعتبار أن المعاملات الدائنة هي تلك المعاملات التي يترتب عنها دخول رؤوس الأموال إلى الداخل، والمعاملات المدينة هي تلك التي يترتب عنها خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

2-أنواع الاختلال و أسبابه:

2-1-أنواع الاختلال:

في هذا الخصوص جرت العادة على التفرقة بين الأنواع التالية لاختلالات ميزان المدفوعات:

- ✓ **الاختلال العارض (العشوائي):**

ويحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية التي تصيب المحاصيل للحروب والزلازل (هدم المنازل والمصانع و المنشئات الحيوية بالدولة)؛

- ✓ **الاختلال الموسمي:**

وهو نوع من التقلبات القصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية أقل من سنة، وينشأ هذا النوع من الاختلال في مجموعة الدول الآخذة في النمو على وجه خاص لاعتمادها على تصدير المحاصيل الزراعية وهي أنواع من الصادرات لا تتحقق إلا في فترة زمنية خلال السنة؛

- ✓ **الاختلال الدوري:**

وهو ذلك النوع من الاختلالات الناشئة عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها دول اقتصاديات السوق، وتقوم التجارة الخارجية بنقل هذه التقلبات من دولة إلى أخرى، وتفصيلات ذلك أن مضمون الرواج الاقتصادي الذي تشهده إحدى اقتصاديات السوق هو زيادة طلبها على الواردات من العالم الخارجي وهذا يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج والتوظف في تلك الدول الأخرى المصدرة والعكس صحيح في حالة الكساد؛

✓ **الاختلال الهيكلي (المزمن):**

وهو النوع الذي يرتبط بهياكل الإنتاج والدخل والتوظف للاقتصاد القومي محل الدراسة، فهذا الاختلال يظل طاغيا على هيكل ميزان المدفوعات إلى أن يحدث التغير الهيكلي المطلوب في قطاعات الاقتصاد القومي بالشكل الذي يرفع من بنود المتحصلات المستقلة لميزان المدفوعات على نحو يغطي المدفوعات المستقلة للدولة محل الدراسة.

2-2- أسباب الاختلال:

هناك عدة أسباب نوجزها فيما يلي:

★**تغير مستويات الأسعار المحلية و العالمية:**

حيث أنه في حالة ارتفاع الأسعار المحلية فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، الأمر الذي ينعكس في زيادة الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة الواردات والعكس صحيح في حالة انخفاض مستويات الأسعار المحلية.

أما فيما يخص تغير مستويات الأسعار العالمية وانعكاساتها على اختلال موازين مدفوعات الدول المشتركة في التبادل الدولي، فإنه يمكن القول أن ذلك يرتبط بظاهرة تدويل التضخم، والأصل في نشوء هذه الظاهرة هو إتباع العديد من الدول منفردة وبمحض الصدفة لسياسات تضخمية بهدف تحقيق مستويات التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وهو ما دفعها لإنتهاج سياسات نقدية ومالية توسعية لتحقيق هذا الهدف، يضاف إلى ذلك ارتفاع الأسعار العالمية لكثير من السلع الغذائية وعلى الأخص بعد ارتفاع أسعار النفط عقب أحداث أكتوبر 1973.

ومما لا شك فيه أن الزيادات العالمية في أسعار المواد الغذائية والوقود العالمي ساهم في حدوث خلل كبير في موازين مدفوعات كثير من الدول خلال حقبتي السبعينات و الثمانينات؛

★**تغير سعر الصرف:**

حيث أنه حيث في حالة ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية)، فإن هذا يجعل المنتجات الوطنية أرخص نسبيا في نظرا المستهلك الأجنبي، ويجعل السلع الأجنبية أغلى نسبيا في نظر المستهلك الوطني وحصيلة ذلك هو ارتفاع الصادرات لزيادة الطلب العالمي عليها و انخفاض الواردات لانخفاض الطلب الوطني عليها والعكس في حالة انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة الوطنية)؛

★ **تغيرات مستويات الدخل:**

من العوامل ما المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات للاقتصاد الوطني –محل الدراسة– هو التغيرات التي تحدث في الدخل، فزيادة مستويات الدخول في الدولة قيد البحث تعقبها زيادة في إنفاقها على الواردات، كما أن انخفاض مستويات دخولها يؤدي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات وبطريقة مشابهة يمكن القول أن زيادة مستويات دخول الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة، كما أن انخفاض هذه الدخول يؤدي غلى نتائج عكسية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الزيادة التي حدثت في دخول الدول الأعضاء في منظمة الأوبك نتيجة ارتفاع أسعار البترول بعد أكتوبر 1973؛

★**تغيرات الأرصدة النقدية:**

قد تتعرض الأرصدة النقدية للدولة للنقصان أمام اشتداد حركات المضاربة في سوق الصرف الأجنبي والتي قد تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية في مواجهة قيم العملات الأجنبية، وفي هذه الحلة يضطر البنك المركزي إلى الدخول بهدف حماية قيمة العملة الوطنية، عن طريق بيع العملات الأجنبية، وبالتالي سحب جانب من عرض النقود المتداولة في الأسواق العالمية، وفي هذه الحالة سوف تخرج الاحتياطات النقدية إلى العالم الخارجي، وهذا يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان التحويلات الرأسمالية ومن بالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات؛

★التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا و خارجيا؛

★تغير عدد و تفضيلات المستهلكين الأجانب؛

★تغير المستوى التكنولوجي، وما يؤدي إليه من التوصل إلى منتجات جديدة وبتكاليف أقل و بجودة عالية؛

★إقدام الدول النامية على برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يؤدي إلى زيادة استيرادها للآلات والتجهيزات ومستلزمات الإنتاج لمدة طويلة تمول بالاقتراض طويل الأجل.

3-الآليات الكفيلة بعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك العديد من الآليات التي بواسطتها يمكن تسوية أو تصحيح أو تعديل أو تكيف الاختلال في ميزان المدفوعات ويقصد بعملية التكيف تلك العملية التي يزول بمقتضاها الاختلال في ميزان المدفوعات حالة حدوثه، وعموما يمكن تقسيم آليات التكيف إلى قسمين:

- ✓ **آليات التكيف الذاتية؛**
- ✓ **آليات التكيف غير التلقائية أو الموجهة.**

3-1-آليات التكيف التلقائية لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات:

3-1-1-تعريف آليات التكيف التلقائية:

يقصد بآليات التكيف التلقائية مجموعة القوى المنبثقة عن تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، والتي بدورها تستطيع أن تعيد التوازن إلى هذا الميزان مرة أخرى، ولكن بشرط عدم تدخل الدولة بأي صورة من الصور في طريق عملها لتبقى حرة طليقة من أية قيود تعرقل انسيابها.

وطبقا للتقسيمات المألوفة للنظريات الاقتصادية فإن هذه الآليات التصحيحية الذاتية تنقسم إلى قسمين وهما:

- ✓ **المنهج الكلاسيكي:**

وفي هذا الخصوص فإن الآليات التصحيحية الذاتية قد تنوعت من ميكانيزم تغيرات الأسعار على افتراض وجود قاعدة الذهب الدولية، إلى ميكانيزم تغيرات أسعار الصرف على افتراض وجود نظام حر للصرف الأجنبي، أو ميكانيزم تغيرات الرصيد النقدي للدولة وما يمارسه من تأثيرات على الأسعار وتغيرات سعر الفائدة، وبذلك فإن النظرية الكلاسيكية تشكل الدعامة النقدية للفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية لما تتضمنه من وجود آليات تلقائية تتكفل بتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عند حدوثه، وهذا هو مضمون فكرة اليد الخفية التي أطلقها آدم سميث.

- ✓ **المنهج الكينزي:**

وهو النموذج الذي يعطي لكلا من النظام النقدي والسياسة النقدية دورا ثانويا خلافا لما كان عليه الحال في ظل المنهج الكلاسيكي، وأطلق عليه كذلك منهج الدخل حيث يعتمد على التغيرات التي تصيب الدخل القومي في البلاد المختلفة، وتنتقل عبر مضاعف التجارة الخارجية باعتبار أن الدخل القومي هو القوة الشرائية الدافعة لحركات التصدير والاستيراد.

3-2- رسم و إعداد السياسات الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات:

3-2-1-تعريف السياسات الملائمة للتكيف:

لقد اشترط الإطار النظري لآليات التكيف التلقائية عدم التدخل المباشر أو غير المباشر من جانب الدولة لإفساح المجال أمام الآليات التصحيحية الذاتية التي تطلقها اليد الخفية الموجودة في اقتصاديات السوق الحر، غير أنه لوحظ أن هذه الآليات تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا لتحقيق الهدف المنشود، وتجعل الاقتصاد العالمي عرضة لتقلبات اقتصادية عنيفة من ناحية أخرى، وأمام هذا الوضع بدأ التفكير في إعداد وصياغة مجموعة من السياسات الاقتصادية الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات هدفها إعانة السلطات الاقتصادية على السيطرة على ظاهرة الاختلال في ميزان المدفوعات في حالة حدوثها.

و في هذا المجال جرت العادة على التفرقة بين المناهج الثلاثة التالية:

- منهج المرونات؛
- منهج الاستيعاب؛
- المنهج النقدي.

★منهج المرونات:

وهو ذلك المنهج الذي يركز على دور سياسة سعر الصرف كمنهج ملائم لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، على وجه خاص من خلال التركيز على الميزان التجاري.

وهو أسلوب يقضي بتخفيض العملة في حالة العجز ورفعها في حالة الفائض.

- **ميكانيزمات التأثير:**

في حالة العجز تكون الواردات أكبر من الصادرات إذن تخفيض قيمة العملة يجعل صادرات البلد تبدو رخيصة من وجهة نظر الأجانب وبالتالي يزداد الطلب عليها والواردات تبدو غالية من وجهة نظر المقيمين وبالتالي تزداد الصادرات وتنخفض الواردات.

والعكس صحيح في حالة الفائض تكون الصادرات أكبر من الواردات وعليه فرفع قيمة العملة يجعل الصادرات تبدو غالية من وجهة نظر غير المقيمين و بالتالي ينخفض الطلب عليها، أما الواردات فتبدو رخيصة من وجهة نظر المقيمين وبالتالي تزداد وتكون الحصيلة النهائية زيادة الواردات على حساب الصادرات ومنه تلاشي واختفاء الفائض.

★ منهج الإستيعاب:

ويركز منهج الاستيعاب على الدور الفعال للسياسة المالية كوسيلة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، ويعود الفضل الأكبر في إعداد هذا المنهج في المقام الأول إلى ألكسندر سنة 1952، الذي اعتمد في إعداده على قواعد التحليل الكيتزي، حيث فرّق بين كل من الاستيعاب الكلي والاستيعاب المحلي لإبراز العلاقة بين رصيد الميزان التجاري من ناحية والإنفاق الكلي من ناحية أخرى.

وانطلاقا من معادلة الدخل القومي صاغ ألكسندر معادلتي الاستيعاب المحلي والاستيعاب الكلي كما يلي:

ي= ك+ث+ن+ص–ر.....(1)

حيث تشير هذه الرموز إلى ما يلي:

ي : الدخل القومي

ك:الإنفاق الاستهلاكي الخاص

ث: الإنفاق الاستثماري الصافي

ن : الإنفاق الحكومي

ص : الصادرات

ر :الواردات

وعليه فإن معادلة الإستيعاب المحلي تكون كما يلي:

ح م : ك م+ ث م+ ن م .....(2)

حيث تشير م إلى الصفة المحلية.

أما معادلة الإستيعاب الكلي فقد صاغها كما يلي:

ح= ح م+ ر .....(3)

وبذالك فقد صاغ ألكسندر المعادلة الرئيسية لمنهج الإستيعاب وفق العلاقة التالية:

ت= ي – ح م .....(4)

حيث **ت:** رصيد الميزان التجاري

ي: الدخل القومي

ح م: الإستيعاب المحلي

إذن انطلاقا من المعادلة السابقة يمكن التمييز بين 3 حالات للميزان التجاري:

- **الحالة الأولى:**

الدخل القومي أكبر من الاستيعاب المحلي (الميزان التجاري يحقق فائضا)؛

- **الحالة الثانية:**

الدخل القومي أقل من الاستيعاب المحلي (الميزان التجاري يحقق عجزا)؛

- **الحالة الثالثة:**

الدخل القومي يساوي الاستيعاب المحلي (الميزان التجاري في حالة توازن).

وطبقا لمنهج الإستيعاب فإن الدولة التي تعاني من عجز في الميزان التجاري وترغب في تصحيح هذا ترغب في تصحيح هذا الاختلال يوجد أمامها وسيلتين وهما:

1. زيادة الدخل القومي بنسبة أكبر من زيادة الإستيعاب الكلي عن طريق إتباع نمط توسعي للسياسة المالية لتحريك الطلب الكلي الفعال وزيادة الإنتاج الكلي وتشجيع الصادرات؛
2. خفض مكونات الإستيعاب الكلي من خلال إتباع سياسة مالية انكماشية.

والعكس في حالة الفائض فإن الدولة أمامها طريقتان لتصحيح الاختلال الموجب وهما:

1. ضغط الدخل القومي النقدي بنسبة أكبر من نسبة ضغط الكلي من خلال سياسة مالية انكماشية؛
2. زيادة مكونات الاستيعاب الكلي من خلال سياسة مالية توسعية.

★المنهج النقدي:

وهو المنهج الذي يركز على الدور الهام و الفعال للسياسة النقدية في علاج مشكلة التكيف لميزان المدفوعات ويبدأ المنهج النقدي بوضع تعريف جديد لميزان المدفوعات في إطار وصفه كظاهرة نقدية، وفي هذا الخصوص ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية (صافي الأصول الأجنبية) وهذه الأخيرة تعادل رصيد ميزان المعاملات الجارية مضافا له رصيد التحويلات الرأسمالية وهذا التعريف يمكن بلورته في صورة معادلة رياضية بسيطة كما يلي:

ت س م :ص إ ن د = ت + س م .....(5)

حيث : **ت س م** : الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

ص إ ن د : صافي الاحتياطات النقدية الدولية (صافي الأصول الأجنبية)

ت : رصيد الميزان التجاري

وفي إطار الفروض التي يقوم عليها المنهج فإن العجز في ميزان المدفوعات سببه إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية لأن زيادة عرض النقود على الطلب عليها تؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية الفعلية في حوزة الأفراد وبالتالي زيادة الواردات على حساب الصادرات وبالتالي حدوث عجز.

أما الفائض فسببه إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية لأن انخفاض عرض النقود وزيادة الطلب عليها يؤدي بالجمهور إلى سحب أرصدتهم من الخارج وبالتالي وتخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات والأصول المالية من الخارج وبالتالي انخفاض الواردات على حساب الصادرات وحدوث فائض في ميزان المدفوعات.

إذن فما دام الفائض في ميزان المدفوعات سببه إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية فإن علاجه يكمن في إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية، و ما دام العجز سببه إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية فإن تصحيح العجز يكمن في إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية.

الخاتمة:

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تبنى على أساسها الإستراتجية الاقتصادية المقبلة، إذ يسمح بمعرفة الوضعية الاقتصادية الحالية للدولة والتنبؤ بالحالة المستقبلية ومن ثم استخلاص نقاط القوة و الضعف، وهو سجل محاسبي يحدد ويؤطر المبادلات بين دولة وأخرى أو بين المقيمين المحليين والمقيمين بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، ينشأ ويحدد عن طريق القيد المزدوج لذلك يجب أن يخضع لمبدأ التوازن المحاسبي.

ويعتبر ميزان المدفوعات الجزائري من بين الموازين التي تشهد تقلبات كبيرة بفعل تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تخضع لعوامل العرض والطلب، لذلك يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لمواجهة العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات الجزائري.

توصيات:

- ✓ إذا أرادت الجزائر تحقيق في ميزان المدفوعات فيجب عليها دفع قطاع الصادرات خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي؛
- ✓ تعزيز حساب الاحتياطات الرسمية بالاهتمام و التركيز على القطاع السياحي؛
- ✓ دعم قيمة العملة الوطنية من خلال مواجهة التضخم عن طريق مراقبة صارمة للكتلة النقدية وتجميد الأجور و تحقيق الفعالية في الجهاز الإنتاجي؛
- ✓ الضغط على الواردات غير الضرورية لمواجهة الانخفاض غير المتوقع في حصيلة الصادرات وغيرها من الحلول التي تحقق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري وإن كانت تبدو صعبة التحقيق مع معالم الاقتصاد الجزائري التي تبدو هشة إلى حدّ كبير جدا.